مجلة المعجمية - تونس

ع 9-10

1994

المعجم العربي
بين المدارسيّة والنظرياتيّة

بقلم : حلام الجيلالي

لقي المعجم العربي في العصر الحديث اهتماما كبيرا من الباحثين والدارسين. فظهرت عدّة مقاربات جادّة تناولت قضاياه العامة محاولة للوقوف على جوانب غناه أو قصوره، لتسهل في ظلّها إعادة بناء المعجم العربي المنشود.

وبتتبّع أهمّ الدراسات التي ظهرت ابتداء من الخمسينيات وحتى السبعينيات - كما سيتّضح - وبتحليل أبعادها المنهجية، تبدو وكأنّها انطلقت من زاوية أحادية النظرة مكرّرة ؛ إذ إنّها غالبا ما اتخذت التقسيم المدارسي أساسا لها، فصنّفت المعاجم الى مدارس، محاولة إيجاد صلة ربط بين مجموعة من المعاجم لادراجها في مدرسة واحدة. غير أنه كثيرا ما كانت سمة المدرسة عند هؤلاء الدارسين لا تتجاوز الجانب الوصفي المتجسّد في الترتيب الشكلي لمداخل المعجم، ولم تكد تصل الى العمق النظري للمعجم وما ينجرّ عنه في المجال التطبيقي، وصلة ذلك بنظرة المعاجميّ إلى اللغة، وعلاقة ذلك بجمع المادة وترتيب المداخل وتعريفها وضبط دلالاتها (1).

ولعلّ هذا ما جعل دراساتهم - في أغلبها - تقليدية لا تستند الى نظريات علم اللسان الحديث الذي يؤكد الربط بين النظرية والتطبيق، وصلة انبثاق النظرية المعجمية بالبعد الفكري والاجتماعي للمعاجميّ؛ لأن المفردات اللغوية - كما يقول جورج ماطوري (G. Matoré) - «ليست مجموعة من الكلمات فحسب. بل إنها تؤدي أفكارا

(1) انظر : الجيلالي، حلام : المعجمية العربية الحديثة : دراسة في المعجم الوسيط. رسالة ماجستير مخطوطة، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة وهران، ص 8.

وعـواطف، وتعبّر عن وجـود أحداث مـلموسـة وعن أشيـاء» (2)، وهذا يؤكـد أن لكلّ معاجـمي خلفيات فكرية واتجاهات مذهبية ومـعارفية تشكّل لـديه بعداً نظريا يكون له الأثر المباشر في بنية معجمه من حيث الجمع والترتيب والتعريف والدلالة.

أوّلا - التقسيم المدارسي :

وهو تقسـيم وصفيّ قـديم في الدراسات العـربية، يتّخـذ ترتيب المداخل المعجـميّة أساسا له، وقد أخذ به جلّ الدارسين في العـصر الحديث، فذهب حسين نصّار في اطاره إلى تقسيم المعاجم العربية الى أربع مدارس هي (3) :

أ - مدرسة الترتيب المخرجي : ويضع فيها : كتاب العين للخليل إبن أحمد (175 هـ)، والبـارع لأبي علي القالي (356 هـ)، وتهـذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمحـيط للصاحب ابن عبّاد (385 هـ)، والمحكَم لابن سيده (458 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أوّل الكلمة، ويدرج تحتها كلاّ من : جمهرة اللغة لابن دريد (321 هـ)، وكتابي مقاييس اللغة والمجمل لأحمد بن فارس (395 هـ).

جـ - مـدرسة التـرتيب الألفبـائي على آخر الكلمـة، ويدرج ضمنـها : الصـحاح للجـوهري (حـوالـي 400 هـ)، والعـبـاب للصـغـاني (650 هـ)، ولسـان الـعـرب لابن منظـور (711 هـ)، والـقامـوس المحيـط للفيـروز أبـادي (817 هـ)، وتاج العـروس للزّبيدي (1205 هـ).

د - مدرسة الترتيب الألفبائي بدون تقليب، ويدرج تحتها كلا من : أساس البلاغة للزمـخشـري (538 هـ)، ومعـاجم اليسـوعيين كـالمنجـد في اللغة والاعـلام للأب لويس مـعلوف (1946 م)، وأقـرب الموارد للشرتـوني (1919 م) وغيـرهمـا، ومعـاجم المجـمع اللغوي في القاهرة كالمعجم الوسيط والمعجم الكبير.

---

(2) مـحمـد رشـاد الحمزاوي : مـن قضـايا المعـجم العـربي قـديما وحـديثا، بيـروت، دار الغـرب الاسـلامي، 1986، ص 52.

(3) انظر : حسين نصار : المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة ط 2، 1968، 2/ 762.

ويثبت عدنان الخطيب التقسيم المدارسي السابق نفسه تقريبا مع إضافة كتاب الحروف للشيباني (206 هـ)، والمصباح المنير للفيومي (770 هـ) الى زمرة معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي بدون تقليب. كما أضاف ديوان الأدب للفارابي (350 هـ) الى مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة (4).

ويضع أحمد مختار عمر المعاجم العربية ضمن ثلاث مدارس فقط، وهي (5) :

أ - مدرسة الترتيب المخرجي، ويدرج فيها كلا من : العين، والبارع، وتهذيب اللغة، والمحيط، ومختصر العين للزّبيدي (379 هـ).

ب - مدرسة الترتيب الألفبائي على أوّل الكلمة، ويعدّ ضمنها كلاّ من : الجمهرة، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة.

جـ - مدرسة الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة، ويضع فيها : الصحاح والعباب، ولسان العرب، وتاج العروس.

والملاحظ أنّ هذا التقسيم أقرب الى ما اتّبعه أحمد عبد الغفور العطّار (6)، كما يشاركه فيه كلّ من عزالدين اسماعيل (7) مع إضافة المحكم الى المدرسة الأولى، والمجمل الى المدرسة الثانية، والقاموس المحيط الى المدرسة الثالثة. وكذلك عبد اللطيف الصوفي (8) مع إضافة المحكم إلى المدرسة الأولى والقاموس المحيط إلى المدرسة الثالثة، وفصل المعاجم الحديثة عن المعاجم القديمة. (انظر : جدول 1).

ويتّضح من التقسيم المدارسي عند الباحثين في الجدول المرفق، أنّه يقوم على أساس شكلي لا يتجاوز النظر الى ترتيب مداخل المعجم، ولا يستند الى أية نظرية علمية

---

(4) انظر : عدنان الخطيب : المعجم العربي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، 40/ 1، (1965)، ص 208.

(5) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر، القاهرة، عالم الكتب، ط 4، 1982، ص 160.

(6) أحمد عبد الغفور العطار : مقدمة الصحاح، دار الكتاب العربي بمصر، 1956، ص 95.

(7) انظر : عزّالدين اسماعيل : المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، بيروت، دار النهضة العربية، 1976، ص 299 وما بعدها.

(8) عبد اللطيف الصوفي : اللغة ومعاجمها، المكتبة العربية، دمشق، دار طلاس 1986، ص 20.

أو اتجاه فكري يتصل بنظرة المعجميّ الى اللغة من حيث الجمع أو التعريف أو الدلالة.

فحسين نصّار يضع (تهذيب اللغة) ضمن مدرسة العين، ويضع (مقاييس اللغة) الى جانب (الجمهرة)، و(أساس البلاغة) مع المعجم الوسيط. وباستقراء نقط الاشتراك بين كلّ ثنائية من هذه المعاجم، نكاد لا نتبيّن الأسس النظرية بل وحتّى التطبيقية التي يمكن أن تجمع بين معاجم المدرسة الواحدة، فنظرة الخليل بن أحمد إلى اللغة، المنبثقة عن المحاكاة - كما سنرى -، ونظريّته في جمع المادة، وهي تقوم على أساس حصر ما يمكن تأليفه من الحروف العربية من كلمات وألفاظ (9)، لا تتّفق مع نظرة الأزهري التوقيفيّة التي تعتمد تأكيد الصحيح من اللغة، كما جاء في مقدّمة تهذيبه : «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفتي..» (10). كما إنّ منهج صاحب جمهرة اللغة الداعي إلى جمع الشائع الموسوم بجمهور اللغة (11) والاكتفاء به، لا يتّفق مع منهج صاحب مقاييس اللغة الذي يهدف الى تطبيق نظرية التأصيل وتحقيق المعجم الاشتقاقي (12).

وأما الصلة النظرية التي تجمع بين أساس البلاغة والمعجم الوسيط وغيره من المعاجم الحديثة في مدرسة واحدة فتكاد تكون منعدمة؛ لأنّ الأول معجم دلالي يترصّد المجاز اللغوي ولا يهدف الى جمع مفردات اللغة عامة؛ فالهدف الأول عند الزمخشري دلالي، بينما يهدف المعجم الوسيط الى جمع الرصيد اللغوي الوظيفي عامة، فسعى الأول إلى تخيّر العبارات البلاغية وإفراد الحقيقة عن المجاز (13)، وذهب الثاني إلى إثبات ما وضع المولّدون والمحدثون، وإهمال ما هجره الاستعمال (14).

(9) الخليل بن أحمد : كتاب العين (الجزء الأول)، تحقيق : عبد الله درويش، بغداد، مطبعة العاني، 1967، ص 52.

(10) الأزهري : تهذيب اللغة، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1964، 1/40.

(11) ابن دريد : جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت 1/ 4.

(12) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 2، 1969، 1/ 3.

(13) الزمخشري : أساس البلاغة، دار بيروت للطباعة والنشر، 1965، ص 6.

(14) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، مطابع دار المعارف بمصر، ط 2، 72-1973، (المقدمة) ص 11-12.

وإذن فليس هناك أيّ رباط فكري أو نظري يربط بين المعاجم التي ينسبها حسين نصّار إلى مدرسة واحدة؛ لأن الترتيب الشكلي للمداخل يظلّ تابعا للتأسيس النظري للمعجم وليس العكس، وهذا يجعل الترتيب الشكلي ذاته في حاجة الى تبرير في بعض المعاجم التي وضعها في مدرسة واحدة كالجمهرة ومقاييس اللغة مثلا.

والملاحظة نفسها تقال على تقسيمات كل من : عدنان الخطيب وأحمد مختار عمر وعبد الغفور العطّار، وعزالدين اسماعيل، وعبد اللطيف الصوفي. والمقياس (انظر : جدول 1) الوحيد الذي اعتمد عليه هؤلاء الدارسون، وبنوا عليه تقسيماتهم للمعاجم إلى مدارس هو طريقة ترتيب المداخل. ولا شكّ في أنّ ذلك لا يرقى - من حيث التأسيس النظري - إلى أن يكوّن مدرسة حقيقية، لأن المدرسة في تعريفها تطلق : «على جماعة من الباحثين تعتنق مذهبا، أو تأخذ على الأقلّ بقدر من الآراء المشتركة بين أصحابها، كمدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة» (15)، فالمدرسة - حسب هذا التعريف - تعتبر مذهبا، والمذهب في تعريفه : «مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر أو مدرسة» (16)، وبذلك تكون المدرسة وليدة فكرة متأصلة تنمو وتتشعّب وتؤثر وتتأثر إلى أن تصبح رأيا مشتركا يقول به عدد من الأشخاص في زمن معيّن أو أزمنة متلاحقة، ومن هنا عرّف روبير (Robert) المدرسة بأنها : «مجموعة أو أتباع من الباحثين أو الفنانين ينتمون الى العلم نفسه ويعتنقون المذهب نفسه» (17).

وعلى هذا يبدو أنّ التأسيس العلمي للمدرسة في مجال المعجميّة أقرب الى النظرية التي هي : «فرض علمي يربط عدّة قوانين بعضها ببعض ويردّها إلى مبدإ واحد يمكن أن نستنبط منه حتما أحكاما وقواعد» (18)، وذلك على اعتبار أنّ المعجم كلّ متكامل من العناصر التي ترتبط بالأحكام والقواعد.

---

(15) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، 1983، ص 173.

(16) نفسه، ص 174.

(17) P. Robert : Dictionnaire Alphabétique et Analytique de la Langue Française, Paris, Le Robert, 1986, p. 599.

(18) مجمع اللغة العربية : المعجم الفلسفي، ص 202.

جدول 1

التقسيم المدارسي للمعاجم (1)

الباحث / المدارس	حسين نصار	عدنان الخطيب	مختار عمر	عزّالدين اسماعيل	عبد اللطيف الصوفي
الترتيب المخرجي (الصوتي)	العين ..... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين ..... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين مختصر العين البارع التهذيب المحيط	العين ..... البارع التهذيب المحيط المحكم	العين ..... البارع التهذيب المحيط المحكم
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة مع التقليب	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة المقاييس المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أساس البلاغة	الجمهرة مقاييس اللغة المجمل	الجمهرة مقاييس اللغة أساس البلاغة
الترتيب الألفبائي على آخر الكلمة دون تقليب	..... الصحاح العباب اللسان القاموس التاج	ديوان الأدب الصحاح العباب لسان العرب القاموس تاج العروس	..... الصحاح ..... لسان العرب ..... تاج العروس	..... الصحاح ..... لسان العرب القاموس تاج العروس	..... الصحاح ..... لسان العرب القاموس تاج العروس
الترتيب الألفبائي على أول الكلمة دون تلقيب	..... الأساس المنجد (2) الوسيط الكبير	الحروف أساس البلاغة			.... المنجد (2) الوسيط الكبير

1 – تتبّعنا التقسيم المدارسي الخاص بمعاجم الألفاظ دون معاجم المعاني، لأنها واحدة عند الجميع.

2 – يدرج كل من نصّار والصوفي مع معجم المنجد : محيط المحيط، وأقرب الموارد، والبستان، ومتن اللغة.

ونستنتج من هذه التعاريف، أن المدرسة تتشكّل نتيجة عدة عوامل من أهمها :

أ - اتجاه فكري أو مذهبي في علم واحد يؤمن به أصحاب هذه المدرسة أو تلك.

ب - عمق نظريّ يتباين مع نظريات أخرى مغايرة، ويؤدي إلى استنباط أحكام وقواعد.

جـ - مواكبة زمانية ومكانية، تطول أو تقصر، تتسع أو تضيق، حسب عمر هذه الأفكار، وحسب الضرورة الاجتماعية الداعية الى تلبية حاجات النّاس.

وإذن، فإنّ التقسيم المدارسي المذكور، ليس في وسعه أن يقدّم للمعجميّة العربية خدمة، سواء من حيث التأسيس النظري، أو من حيث البناء التطبيقي، لأنّه - على ما اعتقد - يفتقر الى تفسير التأسيس النظري للمعجم من زاويتين :

1 - إغفال نظرة المعجميّ إلى اللغة وإلى أهم عناصر المعجم كالجمع ومستويات الرصيد اللغوي، والتعريف والدلالة، والشواهد المقيدة، وصلة المعجم بالنظام اللساني عامة.

2 - عدم تأكيد الهدف من تأليف المعجم، والعلاقة النظرية الموجودة بين الجمع والترتيب، كنظرية (العين) الصوتية للخليل بن أحمد، أو نظرية جمهرة اللغة عند ابن دريد، والصحاح عند الجوهري والتأصيل عند ابن فارس. ومثل هذه الأبعاد النظرية والتطبيقية في المعجمية تجعل التقسيم السابق لا يكاد يرقى إلى المفهوم الحقيقي للمدرسة، ناهيك عن النظرية المعجمية المتكاملة، وبالتالي يصبح العمل على إعادة تشكيل المعاجم العربية تشكيلا جديدا مستندا إلى معطيات علم اللسان الحديث، ويعتمد التأسيس النظري لعناصر المعجم مطلبا ضروريا.

ثانيا : التقسيم النظريّاتيّ :

إنّ محاولة استكناه العمق النظري للمعجميّة العربية والتمييز بين أهم المعاجم وفق النظريات الموظّفة عبر المسار التطوّري للمعجم، تجعلنا نهتمّ بأهمّ مرحلة من مراحل المعجمية العربية، وهي «مرحلة المعاجم الابتكاريّة». وتعدّ معاجم هذه المرحلة المرجع الأساسي للسان العربي الفصيح، حتى قبيل نهاية القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي).

وقد سار الرصيد اللغوي لهذه المرحلة سيرا طبيعيا، وخضع لسنّة التطوّر والنموّ منذ العصر الجاهلي، إذ استجاب لأكثر مستجدّات العصر الإسلامي في الألفاظ والدلالات المولّدة غالبا (19). كما تميّزت هذه المرحلة باكتمال أهمّ النظريات المعجميّة المبتكرة. ويظهر من خلال التحليل ومتابعة التأسيس النظري لمعاجم هذه المرحلة، أنّ هناك نظريات معجميّة طريفة وجليلة الشأن نتتبّعها فيما يلي :

1 – نظريّة العين الصوتيّة : وهي نظرية شمولية تترصّد الظاهرة اللغوية، وتحاول حصر الطاقة التوليدية للغة، وذلك برصد ما يمكن تشكيله من ألفاظ وكلمات في حدود الحروف الهجائية العربية رياضيا، ثمّ تمييز المستعمل من المهمل والفصيح من الدخيل عن طريق الصوت قبل السماع أو الرواية في الغالب.

ولعلّ الخليل بن أحمد يعتبر أوّل مبتدع لهذه النظرية المعجميّة. ويظهر أن هناك عدّة عوامل عملية أدّت بالخليل الى استنباط هذه النظرية. ونرى أنّ من أهم هذه العوامل اعتقاده بنظرية المحاكاة في نشأة اللغة، وهي نظرية تكاد تتفق وميوله العلميّة. وعلى الرغم من أنّنا لم نعثر على نصّ صريح للخليل في هذا الشأن، فإنّ تعليلاته وتعليقاته على كثير من الألفاظ في العين، تؤكد ذلك. ومن ذلك قوله في مقدّمة "العين" : «صَرَّ الجُنْدُبُ، وصَرْصَرَ الأخْطَبُ صرصرةً، فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدًّا وفي صوت الأخطب ترجيعًا» (20)؛ ومن ذلك اهتمام الخليل بفكرة الحصر والإحصاء؛ فهو «أوّل من جمع حروف المعجم في بيت واحد هو :

صِفْ خَلْقَ هُودٍ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إِذْ بَزَغَتْ
يَحْظَى الضَّجِيعُ بِهَا نَجْلاءُ معطارُ (21)

كما إنّه «زمّ أصناف النغم وحصر أنواع اللحون في الموسيقى» (22)، وقد تجسّد اهتمامه هذا

---

(19) انظر : أحمد بن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشّويمي، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص 57.

(20) الخليل بن أحمد : العين، ص 63.

(21) السيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، بيروت، دار المعرفة، (بدون تاريخ)، ص 244.

(22) حسين نصّار : المعجم العربي، 1/ 218.

في علم العروض ؛ حيث «استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها» (23).

ولا شكّ في أنّ مثل هذا التفكير كان يلازمه ليرشده أخيرا إلى فكرة حصر ما يمكن أن يأتلف من الحروف الهجائية وما لا يأتلف منها في ألفاظ أو كلمات. ومثل هذا العمل لا يمكن أن يتمّ الا بتكامل عدد من العلوم والمعارف : صوتيّة، ولغويّة، ورياضيّة(24)، ويبدو لنا أنّ هذه النظريّة تتكوّن في جوهرها من عنصرين أساسيين، أحدهما رياضي والآخر صوتي.

(1) - العنصر الرياضي : وهو عنصر يرتبط - بدون شكّ - بذهن رياضي مبتكر، أدّى بصاحبه الى استنباط فكرة التحليل التوفيقي في الرياضيات، لحساب ما يمكن أن يتشكّل من ألفاظ مستعملة أو مهملة في حدود الحروف الهجائية العربية، وتوصّل في ضوئها الى أن مبلغ «عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرير : اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة عشر (25) ألفا وأربع مائة واثنا عشر» (26).

وقد تمّ للخليل حصر هذا العدد من الجذور وفق نظرية التحليل التوفيقي في الرياضيات، حسب مفهومي (العاملي) و(والترتيبة) وهي كالتالي :

$$ع = \frac{ر^{1-}}{28} + \frac{ر^{2-}}{28} + \frac{ر^{3-}}{28} + \frac{ر^{4-}}{28} + ر^{5-}$$

[حيث (ع) هو العدد المطلوب و (ر) هو رتبة الجذر المتناقص توفيقيا : -1، ثمّ -2، ثمّ -3 . . . وهكذا]. وبذلك يتمّ إحصاء جذور الألفاظ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية التي يمكن تشكيلها في حدود الحروف الهجائية العربية من دون تكرير نظريا كما يلي :

---

(23) السيوطي : بغية الوعاة، ص 243.

(24) هناك أكثر من دليل على أنّ الخليل بن أحمد كان ذا فكر رياضيّ، منها أنّه حاول أن يبتكر : «نوعا من الحساب تمضي به الجارية الى (الفامي) فلا يمكنه أن يظلمها. .» - انظر : السيوطي : في المرجع السّابق، ص 245.

(25) في العدد المذكور خطأ، سنشير اليه بعد قليل.

(26) السيوطي : بغية الوعاة، ص 245.

أ - عـدد الجـذور الثنائيـة : 28 x 27 = 756 جذرا

ب - عدد الجذور الثلاثية : 28 x 27 x 26 = 19656 جذرا.

جـ - عدد الجذور الرباعية : 28 x 27 x 26 x 25 = 491400 جذر.

د - عدد الجذور الخماسية : 28 x 27 x 26 x 25 x 24 = 11793600 جذر.

وبذلك يكون العدد الاجمالي لما يمكن تأليفه من أبنية كلام العرب، المستعمل منها والمهمل: 412 305 12 جذرا.

ويظهر من هذه النتيجة أنّ العـدد الذي ذكره السيـوطي في البغيـة يمكن تصحيـحه بذكر (وخـمسة الاف) عـوضا عن (وخـمسة عـشر ألفا)، وذلك ليـوافق ما أسـفرت عنه نتيجة التعـداد وما ذكره السيوطي نفسه في المزهر على لسان حـمزة الأصفهاني وهو : «اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر» (27).

ويتّضح من نتائج أعداد الجذور أن أكثر الجذور أبنيـة هي الرباعية والخماسية، ومع ذلك فانّ أبنيـة الكلام العربي تكاد تنحصـر في بناء الأصل الثلاثي؛ لأنّ الاسم كمـا يقول الخليل بن أحمـد : «لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف، حـرف يبتدأ به، وحـرف يحشى به الكلمة، وحـرف يوقف عليه» (28)، ولعلّ هذا مـا جعل بعضـهم يعتـبر الجذور الثنـائية في العربية «لم تشكّل سـوى مرحلة تاريخية من مراحل تطوّر اللغـة العربية» (29)، وفي المقابل اعتبر ابن فارس أغلب ما جاوز الثلاثي منحوتا (30).

والملاحظ أن الكلمة الثنائيـة «تتصرّف على وجهين نحـو: قد، دق، وشد، دش» (31) فقط، ولذلك كـان أكثر الثنائيـات في الحـروف وأسمـاء الأصوات، وغالبا ما أضاف اللغويون الى الأسماء منها حرفا ثالثا عن طريـق التضـعـيف ليسهل التعامل معها كما في : «لـو، تـقـول : هـذه (لـوّ) مكتـوبـة» (32)، أو باعـادة مـا حـذف منـهـا كمـا في «يد،

(27) السيـوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعهـا، تحقيق : محـمد أحمد جـاد المولى وآخرين، دار احياء الكتب العربية (بدون تاريخ)، 1/ 74.

(28) الخليل : العين، ص 55.

(29) رمزي طحّان : الألسنية العربية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1972، 1/ 78.

(30) ابن فارس : المقاييس، 1/ 305.

(31) الخليل : العين، ص 66.

(32) نفسه، ص 55.

ودم» (33). بينما تتصرّف الكلمة الثلاثية على : «ستة أوجه، وتسمّى : مسدوسة وهي نحو : ضرب، ضبر، برض، بضر، ربض، رضب» (34). أمّا الأصول الرباعية فتتصرّف الى أربعة وعشرين وجها أكثرها مهمل. وأقل الجذور استعمالا الخماسية على الرغم من أنّها تتصرّف الى مائة وعشرين وجها.

وبالرجوع الى إحصاءات جذور المعاجم العربية، نجد نسبة الجذور الثلاثية تمثّل أعلى نسبة، فهي في الصحاح تقدّر بـ 85,37 ٪ من مجموع جذور المعجم البالغة 5639 جذرا، في حين أنّ نسبة الجذور الرباعية لا تمثّل سوى 13,58 ٪ ولا تزيد نسبة الجذور الخماسية على 0,67 ٪، ونسبة الجذور الثنائية 0,37 ٪ (35).

(2) – العنصر الصوتي : إنّ إحصاء جذور كلام العرب لا يمكن أن يحقّق وحده نظرية العين الصوتية التي قصد الخليل من ورائها إلى تمييز المستعمل من المهمل. ومن هنا عمد إلى الجانب الصوتي، ولتحقيق الغرض من هذا العنصر وجد نفسه مضطرّا إلى استنباط ترتيب جديد للحروف الهجائية يخدم غرضه ويتّفق مع طريقة الحصر، لأنّ الترتيب العادي للحروف الهجائية غير منطقي ولا يتدرّج وفق نظام معيّن، سواء في ذلك الترتيب الألفبائي (أ، ب، ت، ث، ج . . . الخ)، أو الترتيب الأبجدي (أ، ب، جـ، د . . . الخ)، فانتهى به التفكير الى إبداع الترتيب المخرجي مبتدئا بالأبعد مخرجا في أقصى الحلق كالعين، ومنتهيا بالأدنى مخرجا من الشفتين كالفاء والميم، فاستقام له الترتيب التالي :

«ع. ح. هـ. خ. غ. ق. ك. ج. ش. ض. ص. س. ز. ط. ت. د. ظ. ذ. ث. ر. ل. ن. ف. ب. م + و. ي. ا. ء» (36).

ويبدو إنّ الخليل قد وجد مشكلة قبل الوصول إلى هذا الترتيب؛ إذ يقول ابن كيسان (299 هـ) أنه سمع من يذكر أنّ الخليل قال : «لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص

---

(33) نفسه، ص 56.

(34) نفسه، ص 66.

(35) انظر : محمد صالح بن عمر : دراسة احصائية بالحاسب الألكتروني للجذور الواردة في (الصحاح) و (اللسان) و (التاج)، مجلة المعجميّة، 1 (1985)، ص 120.

(36) الخليل : العين، ص 65.

والتغيير والحذف؛ ولا بـالألف، لأنّها لا تكون في ابتداء كلمة ولا اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة؛ ولا بالهاء، لأنها مهموسة خفية لا صوت لها، فنزلت إلى الحيّز الثاني وفيه العين والحـاء، فوجـدت العين أنصع الحـرفين، فابتـدأت به ليكون أحـسن في التـأليف، وليس العلم بتـقدُّم شيء على شيء لأنـه كلّه ممّا يُحتَاجُ إلى معـرفتـه ؛ فبـأيّ بدأتَ كان حـسنًا، وأولاها بالتقديم أكـثرُها تصرّفا» (37). ويبدو هـذا التعليل معقولا إذا علمنـا أنّ توارد حرف العين في الكلمـات العـربيـة يحـتلّ الرتبة الـسادسـة بعـد كلّ من (الراء واللام والميم والبـاء والنون)، بينما تأتي الهـمزة في الرتبة العـشرين (38)، كمـا إنّ هذا الترتيـب في حدّ ذاته أكـثر ارتباطا بنظرية العين الصوتيـة، لأنه يسهّل مهمة تتبّع تدرّج الأصـوات في الجهاز الصوتي، لمعرفة مـا يأتلف منها وما لا يأتلف، وبذلك يمكن تمييـز المستعمل من المهـمل والفصيح من الدخيل في أبنية كلام العرب.

ولتحقيق هذا الغرض استعان الخليل بعدة قواعد صوتية لعلّ من أهمّها :

(أ) - أكـثر كـلام العـرب ثلاثي الجـذور، وهو مـحصـور بين الثنائي والخـمـاسي و«ليس للعرب بناء في الأسمـاء ولا في الأفعال أكثر من خـمسة أحرف، فمهـما وجدت زيادة على خمسـة أحرف في فعل واسم، فاعلم أنّهـا زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة، مثل (قرعبلانة)، إنّما أصل بنائهـا (قرعبل)، ومثل : (عنكبوت)، إنّما أصل بنائها (عنكب)» (39).

(ب) - كلمـات أبنية الرباعي والخـماسي العـربية يجب أن يكون فـيهـا حرف من حروف الذلاقة أو الشفوية أو أكثر من حرف، «فـإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حـروف الذلق، أو الشفوية (40)، ولا يكون في تلك الكلـمة من هذه الحـروف حرف واحـد أو اثنان أو فوق ذلك، فـاعلم أن تلك الكلمة مـحدثة مبـتدعـة، ليست من

(37) السيوطي : المزهر، 1/ 90.

(38) انظر : محمد صالح بن عمر : دراسة إقصائيّة. . . ، ص 128.

(39) الخليل : العين، ص 55.

(40) أحـرف الذلاقة هي : (الراء واللام والنون والفـاء والبـاء والميم)، الثلاثة الأولى تخـرج من ذلق اللسان؛ أي طرفه، والثلاثة الأخرى مخرجها من بين الشفتين.

كلام العرب» (41). وهذا باستثناء بعض الكلمات كـ«العسجد والقسطوس والقداحس والدعشوقة والدهدهة والزهزقة» (42).

(جـ) - ائتلاف الحروف أو عدم ائتلافها، من ذلك : «أنّ العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة، لقرب مخرجيهما الا أن يشتقّ فعل من جمع بين كلمتين مثل : (حيّ على) كقول الشاعر:

ألا رُبَّ طيْف باتَ منك مُعَانِقي إلى أن دَعَا دَاعِي الفَلاَحِ فَحَيْعَلا

يريد (قال : حيّ على الفلاح) (43).

(د) - عدم اجتماع بعض الحروف في أبنية كلام العرب، فـ «ليس في كلام العرب : دعشوقة، ولا جُلاهق، ولا كلمة صدرها (نر)، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية، ولا من لسان الأ التّور فيه تّور» (44).

فالخليل بهذه المبادئ الصوتيّة - وغيرها - يؤكد أبعاد نظريته، بحيث يمكن أن يتمّ في ضوئها حصر ما تكلمت به العرب ولو بعيدا عن السماع والرواية، سواء فيما يمكن التكلّم به أو ما تكلّمت به العرب فعلا. ويقول في هذا الشأن : «فانظر ما هو من تأليف العرب، وما ليس من تأليفهم، نحو : قعنج، ونعنج، ودعنج، لا ينسب الى العربية، ولو جاء عن ثقة لم ينكر، ولم نسمع به ولكن ألفناه، ليعرف صحيح كلام العرب من الدخيل» (45).

ونستنتج ممّا سبق أنّ الخليل هدف في معجمه إلى إرساء قواعد نظرية مبتكرة كانت الغاية الأولى منها هي حصر الرصيد اللغوي الموجود بالقوّة؛ أي الطاقة التوليدية للغة في حدود ما يمكن تأليفه من الحروف الهجائية العربية من ألفاظ، وبذلك ميّز بين الأرصدة اللغوية الآتية :

1 - رصيد لغوي مستعمل، قد تكلّمت به العرب فعلا، وهو الرصيد العربي

(41) الخليل : العين، ص 58.

(42) نفسه، ص 59.

(43) نفسه، ص 68.

(44) نفسه، ص 59.

(45) نفسه، ص 60.

الفصيح.

2 - رصيد لغوي (لفظي) مهمل، وهو ما يصعب على العربي النطق به لعدم ائتلاف أصوات ألفاظه.

3 - رصيد لغوي (معلّق)، وهو ما يمكن أن يتكلّم به العربي مستقبلا، أو تكلمت به العرب فعلا ولم يحفظه السماع أو لم تسجله الرواية.

ويبدو أنّ كثيرا ممّن جاء بعد الخليل من اللغويين والمعجميين لم يدرك الهدف الذي أراد اليه كما يفهم ذلك من حوار ابن جنّي مع أستاذه أبي عليّ الفارسي، يقول : «وذاكرت به يوما أبا عليّ - رحمه الله - فرأيته منكرا له (للعين). فقلت له : إنّ تصنيفه منساق ومتوجّه، وليس فيه التعسّف الذي في كتاب الجمهرة، فقال : الآن إذا صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيّدا أيؤخذ به في العربية ! أو كلاما هذا نحوه» (46)؛ فيفهم من ردّ أبي عليّ الفارسي، أنّه أنكر على الخليل ذكر تقليبات الجذر كلّها، بما في ذلك المهمل الذي يشبه ألسن الأقوام الأخرى كالتركية وغيرها. كما يفهم أن الخليل ذكر كلّ تقليبات الجذر المحتملة، فنص على المستعمل وعرّفه مدعّما بالشواهد، ممّا جعله «يعنى باللغات (اللهجات) عناية كبيرة، حتى إنّه أشار اليها في نيف وخمسة وثلاثين موضعا من الجزء المطبوع، . . . بل أورد أشياء من لغة المعاصرين له في اقليمه العراق أو بلدته البصرة خاصة» (47)، كما نصّ على المهمل المتروك لعلة صوتية، ونصّ على المهمل المؤتلف أو المعلّق الذي يمكن أن تتكلّم به العرب مستقبلا، أو تكلّمت به ولم يحفظه السماع.

وعلى الرغم من أنّ الضجّة التي أحدثها كتاب العين بين اللغويين والمعجميين كانت كبيرة - بما كتب حوله من استدراكات ومختصرات وانتقادات (48) - فأن نظريّته لم تجد امتدادا بعده، فلم يَقْفُ خطاه أحد من المعجميين، وذلك بالنظر إلى خصوصيّات العين النظرية والتطبيقية وليس إلى الترتيب الشكلي لمداخل المعجم. ولعل أبا بكر الزُّبيدي (379 هـ) يعتبر الوحيد الذي حاول أن يستنير ببعض معطيات نظرية العين الصوتية في معجمه

(46) ابن جنّي : الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، بيروت، دار الكتاب العربي، 1957، 3/ 288.

(47) حسين نصار : المعجم العربيّ، 1/ 256.

(48) نفسه، 1/ 296.

(مختصر العين)، وان كان يهدف بالدرجة الأولى إلى اختصار الكتاب وتنظيمه وتقويم ما لحقه من خلل (49)، يقول في مقدمته : «هذا كتاب أمر بجمعه وتأليفه أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله، وذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي بأن تؤخذ عيونه، ويلخّص لفظه ويحذف حشوه، وتسقط فضول الكلام المتكررة فيه، لتقرب بذلك فائدته، ويسهل حفظه» (50)، ومع ذلك حاول فيه أن يحصر أبنية كلام العرب المستعمل منها والمهمل فكانت كالتالي :

جـــــدول 2

الأبنيـــة / الجـذور	الأبنية المفترضة	المستعمل منها	المهمـــل
الثنائي	750	489	261
الثلاثي	19,650	4,269	15,381
الرباعي	303,400	820	302,580
الخماسي	6,375,600	42	6,375,558
المجموع	6,659,400	5,620	6,693,780

وبمقارنة ما جاء في (الجدول 2) بما أحصاه الخليل نجد العدد الكلّي للأبنية ضعف ما أحصاه الزُّبيدي، وذلك يرجع إلى أنّ الزُّبيديّ قد اكتفى حين إحصاء الجذور الرباعية والخماسية بخمسة وعشرين حرفا فقط بعد إهمال حروف العلة، كما قام بحذف ستة أبنية من كلّ من الثنائي والثلاثي. ومن المقارنات الطريفة في هذا الصدد أنّ عدد الأبنية المستعملة التي أثبتها الزبيدي في هذا الاحصاء وهي : 5,620 جذرا، تقارب الى قدر كبير عدد جذور معجم الصحاح للجوهري (400 هـ)، كما أحصاها حلمي موسى، وهي تقدّر بـ 5,639 جذرا (51)؛ بحيث لا يساوي الفرق سوى تسعة عشر جذرا. وهذا يؤكد

(49) انظر : صلاح مهدي الفرطوسي : علاقة مختصر العين لأبي بكر الزبيدي بكتاب العين، مجلة المجمع العلمي العراقي، 1/ 1988، ص 234.

(50) حسين نصار : المعجم العربي، 1/ 307-308.

(51) يراجع التعليق (35).

أنّ صحاح العربية كان شبه محدود حتّى نهاية القرن الرابع الهجري.

2 - نظرية جمهرة اللغة : وهي نظرية تقوم على أساس إثبات الشائع من اللغة، أو ما يعبّر عنه بالآني المستقر أو السنكروني (Synchronique)، مع إبعاد المهجور والحوشي والمستنكر والغريب.

ويبدو أنّ ظهور هذه النظرية كان على يد اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (321 هـ) في كتابه (جمهرة اللغة)، حيث يقول في مقدّمة معجمه : «وإنّما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر» (52). وهذا يعني أنّ ابن دريد كان ينظر إلى اللغة على أنها كائن حيّ تنمو وتتطوّر، ولذلك نجده حين حاول تعليل أسباب تأليفه للمعجم ومخالفته للخليل، يقول : «فأتعب - يعني الخليل - من تصدّى لغايته وعنّى من سما إلى نهايته، فالمنصف له بالغلب معترف والمعاند متكلّف، وكلّ من بعده له تبع، أقرّ بذلك أم جحد، ولكنه - رحمه الله - ألّف كتابه مشكّلا لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدّة أذهان أهل دهره» (53). فابن دريد يعترف صراحة هنا بصعوبة منهج الخليل، ومصدر هذه الصعوبة لا يتأتّى من نظام التقاليب والأبنية، لأن ابن دريد نفسه وظّف ذلك في معجمه، بل يرجع إلى التأسيس النظري الذي اعتمده الخليل.

وباستقراء منهج ابن دريد في جمهرة اللغة من حيث الجمع والترتيب والتعريف نجده يؤسس نظريته المعجمية على المبادئ التالية :

(أ) - تسجيل الرصيد اللغوي الشائع، فهو لا يحاول حصر كلّ ما تكلّمت به العرب كما فعل الخليل، بل يسجّل المشهور منه ولو كان غير صحيح. فقد أثبت الخليل المهجور والغريب وأدخله «في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول الملحقة بالكتاب» (54). ومن ذلك أيضا اعتناؤه بالمولّد والمعرّب من الألفاظ، وإباحته للاشتقاق منها، ولذلك اتّهم بالوضع. يقول الأزهري : «وممّن ألّف في عصرنا الكتب، فوسم بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليست لها أصول، وإدخال ما ليس من

(52) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 4.

(53) نفسه، 1/ 3.

(54) حسين نصار : المعجم العربيّ، 2/ 405.

كلام العرب في كلامهم، أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجمهرة» (55). ونستنتج من هذا أنّ ابن دريد كان يعتمد في جمع الرصيد اللغوي على الآنيّة ليسجل ما يُوفِّرُه الواقع الاستعمالي من الكلمات الشائعة الاستعمال، سواءٌ كانت من الفصيح أو من المولّد. وهذا الاتجاه في جمع المادة اللغوية يختلف عمّا عناه الخليل في نظرية العين الصوتية، كما يختلف عمّا عناه أصحاب المعاجم الأخرى التي اعتمدت الصحيح من الكلمات وحدها دون المحدثة والمولدة وإن كانت شائعة في الواقع الاستعمالي، كما سنرى ذلك بعد.

(ب) - اتّخاذه الترتيب الألفبائي عوض الترتيب الصوتي، وذلك ليس لصعوبته بل لشهرة الترتيب الألفبائي وشيوعه؛ لأنّه كما يقول : «كان علم العامة بها كعلم الخاصة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً عن الحيرة ومشفيا على المراد» (56). والملاحظ أنّ اتباع ابن دريد لنظام التقليب وأبواب الأبنية في جمهرة اللغة، يعتبر تقليدا لا مبرّر له؛ لأنّ «نظام التقليبات لا يحقّق هدفه إلا مقترنا بالترتيب الصوتي الذي يكشف عن خصائص النسج الصوتي لكلمات العربية، ويميّز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة» (57).

(جـ) - عدم تعريفه لأكثر مداخل المعجم المشهورة في عصره، والاكتفاء بالاشارة اليها بكلمة (معروف)، من ذلك : «الفزع معروف» (58)، و«الغزال والغزالة معروفان» (59)، و«غزل يغزل غزلا، والمغزل والمِغْزل لغتان فصيحتان» (60)، ومثل هذا يؤكد أنّ قضية (جمهرة اللغة) كانت الهدف الأول لديه.

وفي ضوء هذه المبادئ يبدو لي أنّ ابن دريد قد جاء بنظريّة معجميّة في الجمع، تترصّد الرصيد اللغوي الوظيفي، ومن الملاحظ أنّ نظريّة (جمهرة اللغة) لم تجد لها أنصارا في ذلك العصر، فلم يعمل أحد من المعجميّين على تطويرها لأسباب لغوية واجتماعية كانت سائدة في عصره، لعل من أهمها اعتقاد أكثرهم بنظريّة التوقيف، وإغلاق باب الاجتهاد، ورسم الحدود الاحتجاجية زمانيا ومكانيا (61).

(55) الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 31.

(56) ابن دريد : الجمهرة، 1/ 3.

(57) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي، ص 264.

(58) و(59) و(60) ابن دريد : الجمهرة، 3/ 5.

(61) انظر : السيوطي : المزهر، 1/ 212.

ويبدو أن نظرية جمهـرة اللغة قد وجدت لها تطبيقـات في ضوء علم اللغة الحديث الذي يعتبـر اللغة كائنا حيّا ينمو ويتطوّر، وبذلك تجسّدت أسس هذه النظرية من جديد في المعجمية العربية الحديثة وبخاصة في معاجم النصف الثاني من القرن العشرين.

3 - نظرية صحاح اللغة : وهي نظرية معجمية تقوم فكرتها على أساس أنّ اللسان العـربي قد اكتـمل في نموّه وتطوّره (62)، فيـجب الالتزام بالصحـيح من ألفاظه، وإغلاق باب الوضع والتوليد والاجتهاد. وبذلك رسموا الحدود الاحتجاجية لانتهاء رواية اللغة، فـجعلوا «الحدود المكانيـة شبه جـزيرة العرب، والحدود الزمـانية آخر المائة الثـانية من الهجـرة لعرب الأمـصار، وآخـر المائة الرابعة لعـرب البوادي» (63). وقـد بدأت بوادر هذه النظرية تظهر مع أبي منصـور محمد بن أحـمد الأزهري (370هـ) في كتابه تهـذيب اللغة، حيث أفصح عن اتجاهه هذا في مقدّمة المعجم حين علّل تسميته بهذا الاسم فقال : «وقد سمـيت كتـابي هذا تهذيب الـلغة، لأني قـصدت بما جمـعت فيـه نفي ما أدخل فـي لغات العرب من الألفـاظ التي أزالتهـا الأغبيـاء عن صيغـتهـا وغيّرها الغتم عن سنتـها، فهـذبت ما جمعـت في كتابي من التصـحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحـرص على تطويل الكتاب بالحشـو الذي لم أعرف أصله، والغـريب الذي لم يسنده الثقـات إلى العرب» (64). فيفهم من هذه العبارات أن الأزهري رمى إلى هدفين :

1 - تصحيح اللغة من التصحيف والخطأ.

2 - تنقية اللغة مما دخلها من الألفاظ غير الصحيحة.

وقد أكـد ما هدف إليه صراحـة في قوله : «ولم أودع كتابي هذا من كـلام العرب الا ما صحّ لي سماعا منهم أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خط ذي مـعرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفـتي، اللهم إلا حروفا وجدتها لابن دريد وابن المظفّر في كتابيهمـا فبنيت شكّي فيها وارتيابي بها» (65)؛ فـالأزهري بهـذا يخـالف الخليل بن أحـمـد ، لأنه لم يحـاول حـصـر

(62) انظر : عبد الحميد الشلقاني : رواية اللغة، دار المعارف بمصر، 1971، ص313.

(63) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، المقدمة، ص 11.

(64) الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 54.

(65) نفسه، 1/ 40.

مفردات اللغة مستعملها ومهجورها ومولدها، كما يخالف ابن دريد في نظرية جمهرة اللغة أو الشائع منها وان لم يصحّ عن العرب، وبذلك اقتصر على الصحيح منها، ولم يسجل غيره ولو كان شائعا في الاستعمال اليومي في عصره.

ويظهر من خلال مقارنة مادة (عق) في المعاجم الثلاثة، أن تعريفها لا يتجاوز ثلاث صفحات في العين ولا يذكر لها غير أربعة عشر شاهدا، ولا يحاول الاستشهاد عليها بآراء (66) غيره، كما نجد تعريفها عند ابن دريد لا يعجاوز الصفحة الواحدة، وعدد الشواهد لا يتجاوز الثلاثة (67)، في حين يستغرق تعريفها عند الازهري عدّة صفحات مدعمة بعشرات الشواهد ومعزّزة بآراء اللغويين (68) مع حرص شديد على استقصاء الآراء وفحص الألفاظ للتأكد من صحّتها قبل اثباتها، كما أظهر عناية كبيرة «بالشواهد القرآنية والحديثية.. فاق فيها غيره من اللغويين» (69)، وكأنه بذلك يجعل الشاهد مؤكدا لصحة الكلمة لا مساعدا على تعريفها وضبط دلالتها. ولا شكّ في أن مثل هذا الحرص يتلاءم مع الهدف الذي رمي إليه وهو إثبات الصحيح من اللغة فحسب.

واذا كانت نظرية الصحاح قد ظهرت بوادرها مع الأزهري، فقد اكتملت دعائمها مع الجوهري في أواخر القرن الرابع الهجري (400 هـ) في كتابه (تاج اللغة وصحاح العربية)، الذي هدف فيه قبل كلّ شيء إلى الاكتفاء باثبات الصحيح من مفردات اللغة، حيث صرّح في مقدمته قائلا: «أمّا بعد، فإنّي قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة التي شرّف الله منزلتها» (70)، ويذكر السيوطي أنّ «أوّل من التزم الصحيح مقتصرا عليه، الامام أبو نصر اسماعيل بن حمّاد الجوهري، ولهذا سمّي كتابه الصحاح» (71). وهذا يعني أنه أهمل ما ولّد في لغة العرب في عصره، وانّ كان من الألفاظ الحضارية الشائعة.

ويبدو أن هناك عدّة معطيات فكرية ولغوية أدت الى ظهور هذه النظرية في ذلك

(66) الخليل : العين، ص 70 وما بعدها.

(67) انظر : ابن دريد : الجمهرة، 1/ 112.

(68) انظر : الأزهري : تهذيب اللغة، 1/ 40.

(69) حسين نصار : المعجم العربي، 1/ 352.

(70) السيوطي : المزهر : 1/ 49.

(71) نفسه، 1/ 49.

العصر، كنّا قد أشرنا إلى بعضها منذ قليل، لعلّ من أهمها الاقتصار على الصحيح من مفردات اللغة على أساس أن اللغة قد اكتملت ولا يجوز الوضع أو القياس أو التوليد أو الإضافة إلى ما سبق أن تكلمت به العرب قبل القرن الرابع الهجري على أكبر تقدير، وقد عبّر عن ذلك أحمد بن فارس قائلا : «ليس لنا أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان بقائها، ونكتة الباب أنّ اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن» (72) ؛ فنظرية الصحاح في إطار هذه المبادئ تكون قد فوّتت على اللسان العربي كثيرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية المولّدة والمقترضة، ممّا جعل المعجمية العربية القديمة في ظلّها تقف باللغة زمانيا ومكانيا وتؤدي إلى جمودها. وقد أدرك الفيروز أبادي (817 هـ) هذا القصور في صحاح الجوهري حين صرّح بأنّه قد «فاته نصف اللغة أو أكثر، إمّا بإهمال المادة، أو بترك المعاني الغريبة النادّة» (73).

ونستنتج ممّا سبق أن المعاجم التي سارت في هذا الاتجاه، قد استطاعت أن تجسّد نظرية معجمية متميّزة، هي (نظرية صحاح اللغة)، وهي نظرية وجدت أنصارا كثيرين خلال مرحلة المعاجم الابتكارية - قبل القرن الخامس الهجري - ووُظّفت في معاجم عديدة كالبارع للقالي (356هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (370 هـ)، والمجمل لابن فارس (395هـ)، والصحاح للجوهري (400 هـ) وغيرها. كما امتدت جذور هذه النظرية إلى ما بعد القرن الرابع الهجري، فلم يستطع أن يتخلّص منها أكثر أصحاب المعاجم التقليدية كابن سيده الأندلسي (458 هـ) في المحكم ، وابن منظور (711 هـ) في لسان العرب وغيرهما (74). وقد ادّى بهم التمسك بهذه النظرية الى أن «أهملوا ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطبّ والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية» (75)، وكان هذا كافيا ليدفع ببعض علماء ذلك العصر إلى تأليف معاجم خاصّة، كالخوارزمي الكاتب (387 هـ) صاحب (مفاتيح العلوم)

---

(72) ابن فارس : الصاحبي، ص 67.

(73) الفيرو زآبادي : القاموس المحيط، نشرة : نصر الهوريني، بيروت، دار الفكر، 1983، 3/1.

(74) تمثّل المعاجم المؤلفة بعد القرن الرابع الهجري وحتى نهاية القرن الثاني عشر مرحلة المعاجم التقليدية.

(75) عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار بوتقال للنشر، 1985، ص 18.

الذي أشار في مقدّمته الى خلوّ المعاجم اللغوية المعاصرة له من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية، ونبّه على الثغرة المعجمية في هذا المجال قائلا : «حتّى أن اللغوي المبرز في الأدب اذا تأمل كتابا من الكتب التي صنّفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شَذَا صَدْراً من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمّي الأغتم عند نظره فيه» (76).

ولا شكّ في أن هذا الاتجاه يتعارض مع معطيات علم اللسان الحديث الذي يترك معايير الاستعمال في اللغة للمتكلّم ذاته في فترة زمانية بعينها، لـ «أنّ اللغة وعاء التجارب ودليل النشاط الانساني ومظهر السلوك اليومي الذي تقوم به الجماعة» (77)، ولكل عصر مستحدثات فكرية وتقنية تستوجب رصيدا لغويا جديدا ومتطوّرا من الألفاظ الحضارية والمصطلحات العلمية.

4 – نظرية التأصيل : وهي نظرية اشتقاقية تقوم فكرتها على أساس البحث في الأصول المعنوية للكلمات. وقد سبقت الاشارة الى أن المعجم الاشتقاقي (Etymologique) يعالج اللفظ من زاويتين : زاوية تأثيلية وأخرى تأصيلية، أو هو في ذلك نوعان :

(أ) – معجم تأثيلي : ويبحث في أصول أشكال الألفاظ ليردّها الى اللسان الذي انبثقت عنه أوّل مرّة.

(ب) معجم تأصيلي : ويبحث في أصول معاني الكلمات من حيث تشعّب معاني الجذر الواحد وامكان ردّها الى المعنى الأصلي.

ويكاد أحمد بن فارس (395 هـ)، ينفرد بهذه النظرية في معجمه مقاييس اللغة، إذ «لم يسبقه أحد ولم يخلفه أحد» (78) من المعجميين القدماء، فهو بهذا يعتبر أوّل مؤسس للمعجم الاشتقاقي في العربية، وان كان مسبوقا بفكرة الاشقاق (79). ويبدو أنّ ابن فارس قد اكتفى في معجمه بالجانب التأصيلي للمعاني المشتركة التي تدور حولها مشتقات الجذر

(76) الخوارزمي الكاتب : مفاتيح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، (دون تاريخ)، ص 2.

(77) تمام حسان : اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1980، ص 7.

(78) عبد السلام هارون : مقدمة مقاييس اللغة ، 1/ 23.

(79) انظر أبو حاتم الرازي : كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية العربية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة، دار الكتاب العربي بمصر، ط 2، 1957، 1/ 132.

الواحد، ولم يتجاوزه الى معالجة الجانب التأثيلي ليردّ الكلمات غير العربية الى أصولها الأجنبية.

وقد أطلق ابن فارس على التأصيل الاشتقاقي مصطلح (المقاييس)، وعبّر عن ذلك في مقدمة معجمه قائلا : «ان للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولا تتفرّع منها فروع» (80). فهو يرى أن مشتقات أي جذر عربي صحيح مهما تشعّبت أو تفرّعت معانيه، يمكن إرجاعها إلى أصل معنوي واحد أو عدد من الأصول المعنوية المشتركة. مثال ذلك ما جاء في تأصيل الجذر (أكل) : «الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة، ومعناها التنقّص» (81)، وفي جذر (أيم) : «الهمزة والياء والميم : ثلاثة أصول متباينة : الدّخان، والحيّة، والمرأة لا زَوْجَ لها . . .» (82).

وعلى الرغم من أن ابن فارس حاول أن يتتبّع أصول أكثر الكلمات العربية وما تفرّعت إليه من فروع دلالية، فإنّ القياس لم يطّرد له في جميع مواد اللغة، ولذلك اقتصر على الأصول العربية القابلة للتأصيل وأبعد غيرها، وبخاصة الكلمات التي هي في حاجة الى تأثيل أو ترسيس في أصلها غير العربي ؛ فهو «لا يستنبط أصوله الا من المواد العربية الصحيحة الكثيرة الصيغ المشتقة. ولذلك لا يعدّ من الأصناف النابية من المواد المشتركة فيها . . . والمواد المبدلة والمواد المقلوبة والمواد التي تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدّها من الابدال أو القلب. وحكاية الأصوات وأسماء النبات والأماكن والأعلام والألقاب والإتّباع والمواد المنحوتة والمبهمات» (83)، ومن أمثلة تعليلاته للكلمات التي لم تخضع للمقاييس، قوله في الجذر : (أكف) : «الهمزة والكاف والفاء، ليس أصلا ؛ لأنّ الهمزة مبدلة من واو، يقال : وكاف وأكاف» (84). وفي (أمع) : «الهمزة والميم والعين، ليس بأصل . . . والأصل (مع) والألف زائدة» (85). وفي : (جرثومة) : «فهذا من كلمتين:

(80) ابن فارس : المقاييس، 1/ 3.

(81) نفسه، 1/ 122.

(82) نفسه، 1/ 165.

(83) عمر رضا كحالة : اللغة العربية وعلومها، مكتبة النشر بدمشق، دار العلم العربي، 1971، ص 63.

(84) ابن فارس : المقاييس، 1/ 126.

(85) نفسه، 1/ 139.

من (جرم) و (جثم)، كأنّه اقتطع من الأرض قطعة فجثم فيها» (86). وفي (جه) : «الجيم والهاء ليس أصلا ؛ لأنّه صوت» (87)، وفي (أجص) : «الهمزة والجيم والصاد، ليس أصلا ؛ لأنه لم يجيء عليها الا الأجاص، ويقال أنه ليس عربيا» (88). فقد اقتصر في نظريته التأصيلية على الجذور العربية الأصلية القابلة للاشتقاق، وأما عنايته بالألفاظ المنحوتة والدخيلة وغيرها، فجاءت عرضا حتّى يبيّن أنها تقع خارج دائرة ما هدف إليه.

ومن هنا يتّضح أن ابن فارس لم يكن يهدف في معجمه (مقاييس اللغة) إلى وضع معجم يجمع فيه مفردات اللغة مرتبة ومعرّفة كما فعل في معجمه المجمل - وان فعلها فقد كرّر نفسه، وهذا غير وارد - وانّما كان همّه محاولة الربط بين معاني مشتقات الأصل الواحد بواسطة أصول عامة تتفرّع عنها فروع مستعينا بفكرة الاشتقاق.

والملاحظ أنّ نظرية التأصيل هذه لم تجد أتباعا من المعجميين القدماء فظلّت راكدة زمنا طويلا حتّى جاء العصر الحديث، ليتجسّد جانب منها في مشروع (المعجم الكبير) لمجمع اللغة العربية في القاهرة ؛ حيث نصّ على استخلاص المعاني العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة (89).

وبعد تتبّعنا لمعاجم هذه المرحلة من حيث التأسيس النظري، وبخاصة جمع المادة اللغوية وما يترتّب على ذلك من ترتيب وتعريف وضبط للدلالة، نجدها قد أفرزت نظريات معجمية طريفة تتجاوز التقسيم المدارسي المعتاد، وتتمايز من حيث نظرتها إلى اللغة، بحيث يمكن في ظلّها تصنيف الطاقة التوليدية للغة إلى عدّة أرصدة، يمثّل كلّ رصيد نظرية معجمية مستقلة بذاتها. وتلخيصا لذلك نقدّم الرسم التخطيطي التالي :

---

(86) نفسه، 1/ 506.

(87) نفسه، 1/ 422.

(88) نفسه، 1/ 64

(89) انظر : حسين نصار : المعجم العربي، 2/ 738.

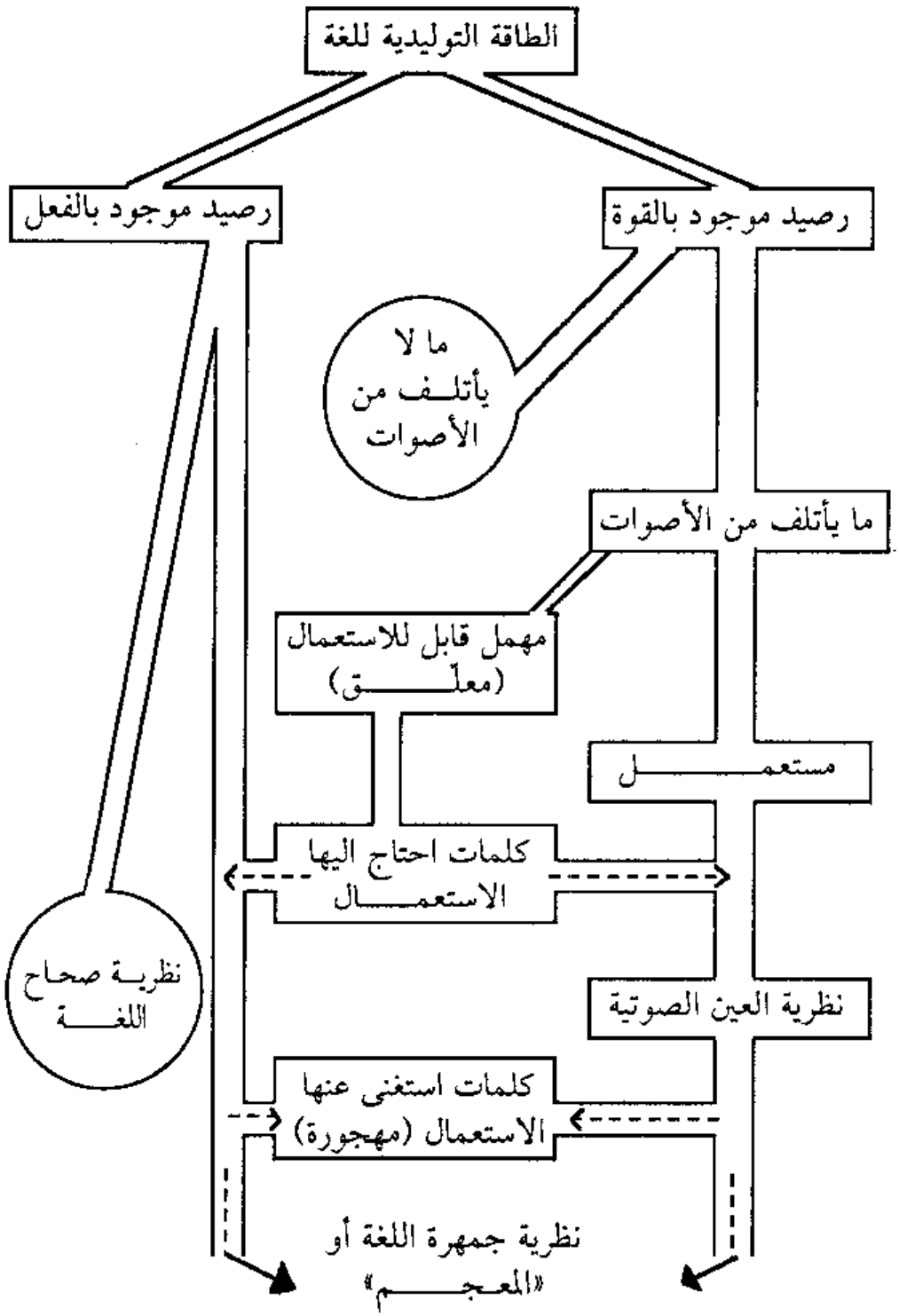

حلام الجيلالي
جامعة وهران - الجزائر